واما احتمال ان المراد ان ذلك باعث على تحجير عتقها وما نهى عنه
عادة فمرجوح لان الاول اقرب الى الحقيقة واما من قوله ايهما
بالادم الجعد خيرا له فلما قاله الماوردي في الحاوي انه
بذلك قوم ماريه ام ولده ابراهيم فيكون انتشار الخبر
فوجها تنبيها على ثبوت الخيرية لها ودليلا على ثبوت الحكم
بمساواتها واما من قول عايشة ما ترك رسول الله صلى الله
دينارا ولا درهما فلانه يدل ظاهرا على ان مارية كانت
به ويويده انه لم ينقل انها ماتت والخبر عتقها قبله وهو
مما تتوفر الدواعي على نقله نعم رايت في كلام بعضهم نقلا
مارية ماتت قبله عليه السلام وعليه فلا دليل فيه لان النافي
لا يصادم باستصحاب الاصل واما قول السيد السمهودي
رحمه الله منازعة في الاستدلال بهذا الحديث بانه من وقائع
وقد قال اماميتنا ان فعله وقايسه الاحوال اذا تطرق اليها الاح
كما هنا ثبوت الاجمال وسقط بها الاستدلال وبانه يحتمل ان
قالت ذلك لدنها بها الى ان امر الولد تعتق بموت السيد قبل

منها فقد يتوقف فيه لان المراد بوقايعه الاحوال التي عناها
اماميتنا الثابتة في الوقايع الفعلية اعني التي ليس فيها الامر المجرد
فعله عليه الصلاة واللام كجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب
والعشاء من غير خوف ولا مطر الذي رواه ابن عباس او امر مجرد
فعل غيره ورتب عليه عليه الصلاة واللام الحكم كقوله عليه
اللام لمن ادركه عليه اللام واكفانه فركبه قبل ان يصل الى الماشي
شيء حتى دخل فيه زاد الله حرصا ولا تعد وكون ما ذكر من هذا
القبيل فيه من البعد ما لا يخفى فان قيل ما معنى شرط الاستدلال
بالوقايع الفعلية قلنا معناه كما يفيده كلام الكمال في حواشي شرحه
وجه الجواب ان الواقعة الفعلية اذا احتملت احتمالات لا يجب ان تعم
سائر الاحتمالات ويكفي حملها على بعض الاحتمالات الموافقة
للمستدل مثلا جمعه بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء يحتمل ان
يكون بعذر المرض وان يكون جمعا صوريا بان يكون اخر الاولى
الى اخر وقتها وعجل الثانية فصلاها عقيبها اول وقتها فتحمل
الواقعة على هذا الاحتمال الموافق والاجنبي بها على جواز الجمع